

مفهوم الاتساع في النحو العربي بين القدماء والمحدثين

د. محمد بن صالح بن علي الشيزاوي

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان

الملخص

للغة العربية نظامها القاعديّ الصّارم، لكنّ فيها من السّعة والترحّص ما يجعلها سمحة متّسعة، وقد بيّن علماء العربيّة وهم يقعدون للغة حدود التّسامح؛ طلباً للخفّة وتحقيقاً للإيجاز اتّكأ على وضوح المعنى وأمن اللبس. وهذا البحث يتناول هذه الخصيصة العظيمة من خصائص اللغة العربية؛ سعياً لبيان مفهوم الاتساع النحوي بعد عرض آراء القدماء والمحدثين.

مقدمة

للغة العربية نظامها القاعدي الصّارم، لكنّ فيها من السّعة والترخّص ما يجعلها سمحة متّسعة، وقد بيّن علماء العربيّة وهم يقعدون للغة حدود التّسامح؛ طلباً للخفّة وتحقيقاً للإيجاز اتّكأ على وضوح المعنى وأمن اللبس. وهذا البحث يتناول هذه الخصيصة العظيمة من خصائص اللغة العربية؛ سعياً لبيان مفهوم الاتساع النحوي بعد عرض آراء القدماء والمحدثين. ومسوغ هذه الدراسة الاختلاف الشديد في تحديد ذلك المفهوم ليس بين القدماء والمحدثين فحسب، بل بين القدماء أنفسهم أولاً، وبين المحدثين ثانياً. فقد أشار كثير من الباحثين¹ إلى أن الاتساع ظلّ جانباً غامضاً من جوانب الدراسة عند القدماء والمحدثين، قلّ من تعرّض لمفهومه النحوي، مع اضطراب في تحديده؛ فجعله بعضهم نوعاً من الحذف²، وحصره بعضهم في تصرّف الظروف³. وبعضهم جعله يستوعب كل الأبواب الخارجة عن الأصل⁴، وأنه لا يكاد يقع عليه

1 ينظر: المحمودي، أحمد عطية، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، 1409-1989 (ص:20)؛ والمصطفى، سعد الدين إبراهيم، الاتساع عند النحاة العرب حتى القرن السابع الهجري من سيبويه 180هـ إلى ابن الحاجب 646هـ، مصر، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، العدد (65)، أكتوبر، 2012 (ص: 12-13)؛ وشبّانة، حسن محمود، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، (رسالة دكتوراة)، إربد، جامعة اليرموك، 2004 (ص:د، و18)؛ وعبد الرحمن، بهاء الدين عبد الوهاب، مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو، مكة المكرمة، مجلة جامعة الإمام، العدد (29)، المحرم 1421-2000 (ص:371).

2 ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420-1999 (255/2).

3 عبد الرحمن، مفهوم الاتساع وضوابطه (ص:371).

4 شبّانة، ظاهرة الاتساع في النحو العربي (ص:هـ).

الحصر أو الإحصاء⁵، ويقصره بعضهم على السماع⁶، وبعضهم يذكر مظاهره تحت الشذوذ والخطأ⁷.

أولاً: الاتساع في اللغة

الاتساع افتعال من السَّعة، وهو للمطاوعة، يُقال: وسَّعْتُهُ فاتَّسع، والأصل: اتوسع، وقعت الواو بعد كسر، فأُبدل بها لضعفها تاء، وهو على حدّ تعبير سيبويه «حرف أجلد منها لا يزول، وكان هذا أخفَّ عليهم»⁸. قال ابن فارس: «الْوَاوُ وَالسِّينُ وَالْعَيْنُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الضِّيقِ وَالْعُسْرِ»⁹.

قال الزمخشري: «وسع المكان وغيره سعةً واتسع وتوسع واستوسع ... وأوسعت الموضوع: وجدته واسعاً. يقال: "أَوْسَعْتُ فابنٍ... وأوسع الرجل واستوسع: اتسعت حاله. وهو في عيش واسع»¹⁰.

5 ينظر: ابن جني، الخصائص. (449/2)؛ وحامسة، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، القاهرة، مكتبة المدينة، 1983 (ص:85)؛ والمحمودي، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية. (ص:45)؛ وصالح، قاسم محمد، الاتساع في النحو قديماً، الأردن، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مج (8)، العدد (2)، حزيران، 2004 (ص:29).

6 العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي (ت: 761)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشاعر، عمان، دار البشير، 1410 - 1990 (ص:200).

7 ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (52/1)؛ والعثمان، نايف سليمان محمد، الاتساع وأثره في اللغة، (رسالة ماجستير)، إربد، جامعة اليرموك، 2004 (ص:2).

8 سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408 - 1988 (334/4).

9 الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت: 666)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، بيروت، المكتبة العصرية، 1420 - 1999 (و س غ) (338/1).

10 الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، (ت: 538)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419 - 1998 (وسع) (333/2).

ونقل ابن منظور عن الأزهري في تفسير قول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ»، يدلّ على أنه توسعة على النَّاسِ في شَيْءٍ رَخَّصَ لَهُمْ»¹¹.

فمن يتتبع كلمة (اتساع) في المعاجم اللغوية القديمة يرها تتردد بين المعاني اللغوية الآتية¹²: الرّحابة والفسحة، والغنى والرفاهية، والجِدَّة والطاقة والقدرة. وليست تلك المعاني بعيدة عن بعضها؛ فالأوّل قريب من الثاني في المعنى، غير أن الأوّل متّصل بالمكان، والثاني متّصل بالإنسان، وبين الثاني والثالث قاسم مشترك، هو أنّهما من قبيل المجاز.

11الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي (ت:370)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001 (باب العين والسين) (61/3)؛ وينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (ت:711)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1414 (باب: العين والسين، فصل: الواو) (392/8).

12الخليل، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت:170)، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار ومكتبة الهلال، د.ت (203/2)؛ والأزهري، تهذيب اللغة، (العين والسين) (61/3)؛ والجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت:393)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، 1407 – 1987 (وسع) (1298/3)؛ وابن فارس، مقاييس اللغة. (وسع) (109/6)؛ وابن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1417 – 1996 (341/3)؛ والزحخشري، أساس البلاغة، (وسع) (333/2)؛ والزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت:1205)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي وآخرين، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 2004 (وسع) (328 – 324 / 22).

ثانياً: الاتساع النحوي عند القدماء:

تعددت الألفاظ المستعملة الدالة على الاتساع بمعناه الاصطلاحي، مثل: التصرف¹³، والتجوز¹⁴، والمساحة¹⁵، والتفسيح¹⁶، والترخص¹⁷. إلا أن الاتساع أولها وروداً، وأكثرها تردداً وشيوعاً¹⁸، واستعمل في معناه ما اشتق من أصله: التوسع، والتوسعة، والسعة. غير أن السعة تستعمل -غالباً- في النثر؛ مقابل الضرورة في الشعر¹⁹، كما استعمل الاختيار في النثر مقابل الاضطرار في الشعر²⁰.

وأول من استعمل مصطلح الاتساع سيبويه (ت: 280هـ)، ثم ترسّم خطاه من جاءوا بعده فاعتمدوا على شواهد وأمثله. ورغم أن سيبويه استعمل مصطلح الاتساع في الباب الذي ترجم له بقوله: «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في

13الرمحشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد (ت: 538)، المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، 1993 (482/1).

14ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، 1427-2006 (ص: 604)؛ وابن منظور، لسان العرب. (فحل) (517/11)؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911)، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دمشق، دار البيروني، 1427 - 2006 (152/1).

15ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت: 381)، علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، 1420-1999 (ص: 400)؛ وابن جني، الخصائص (ص: 593).

16 ابن جني، الخصائص (ص: 847).

17حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، القاهرة، عالم الكتب، 1427-2006 (218/2).

18التردد والشيوع معياران مهمان لاكتشاف المصطلحات في النصوص المتخصصة، فأما التردد فتكراره في المصدر الواحد، وأما الشيوع فتداوله في مصادر التخصص الأخرى. ماري، كلود لوم، علم المصطلح: مبادئ وتقنيات، ترجمة: ريم بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2012 (ص: 413).

19 ابن جني، الخصائص. (329/1)؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت (370/2)، و (556/3).

20الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت: 577)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، بيروت، المكتبة العصرية، 1424 - 2003 (355/2).

المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار»²¹. إلا أنه عاجله في أماكن عدّة من الكتاب، وتعددت مظاهره عنده فشملت²²: الحذف²³، والزيادة²⁴، ونصب المصدر على الظرفية²⁵، وإقامة الصفة مقام الاسم²⁶، وإضمام الفعل المتروك وإظهاره في غير الأمر والنهي²⁷، ونداء ضمير المخاطب²⁸، والإخبار عن اسم العين بالمصدر²⁹، وانتصاب المصدر بعد الاستفهام³⁰، ونصب الأسماء المختصّة على الظرفية تشبيها لها

21 سيبويه. (211/1).

22 ينظر: نفسه (1/ 77، و209/1، و1/ 211-212، و1/ 216، و222/1، و275/1، و290/1، و337/1، و413-412/1، و436/1، و75/2، و115/2، و269-290/2، و345/2، و66/3، و269، و498/3، و563-562/3).

23 يقوم معظم الاتساع عند سيبويه على الحذف، كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وحذف حرف الجر.

24 مثل: زيادة (ما) بين حرف الجر الباء، والاسم المجرور، مع بقاء عمل الحرف في الاسم. (180/1-181).

25 نحو: متى سير عليه؟ فتقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم. (222/1).

26 نحو: لو أن سائلا سألك: هل سير عليه؟ لقلت: نعم، سير عليه سيرا شديدا، وسير عليه سيرا حسنا. (229/1).

27 من ذلك قولهم: أخذته بدرهم فصاعدا، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا، أو فذهب صاعدا. (290/1).

28 مثل: يا أنت، على تقدير موضع المفرد، وقد يقتصر النداء بيا، فتقول: (يا). بمنزلة يا زيد. (291/1).

29 كقول الخنساء: تَرْتَعُ ما رَتَعْتُ حَتَّى إِذَا ادَّكُرْتُ ... فَيَأْتِيَا هِي إِقْبَالَ وَإِدْبَارُ

فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: هأؤك صائِمٌ وليلك قائِمٌ. (337/1).

30 كقول العجاج: أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ.

وإنما أراد: أَطْرَبُ، أي أنت في حال طَرَبٍ؟ ولم يُرد أن يُجِير عما مضى ولا عما يُستقبل. (338/1).

بالمكان³¹، واستعمال المفرد للدلالة على الجمع³²، واستعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى³³، ونقل الظروف إلى الرفع³⁴، والجر على الجوار³⁵.

إن المعنى النحويّ هو المعوّل عليه في الاتساع عند سيبويه، فالقرية مثلاً في الآية: [وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا] [يوسف: 82] تعيّر معناها النحويّ من الإضافة إلى المفعولية بحذف ما كان مضافاً إليها من دون أن يتغير المعنى الأصلي: (وَأَسْأَلُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ). وقد يكون ذلك من دون حذف نحو: (يا سارقاً الليلة أهل الدار)، فيجوز أن تجعل الليلة مفعولاً به على الاتساع؛ فيعدّي اسم الفاعل إلى مفعولين، ونحو: (أدخلت رأسي في القلنسوة)، وهو إنما أدخل القلنسوة في رأسه. فأما الإيجاز والاختصار فليسا مرادفين للاتساع عند سيبويه، وإنما ذكرهما علّة له، وأما الشذوذ ومخالفة القياس فيندرج فيهما بعض مظاهر الاتساع عنده³⁶. ومن الاتساع عنده بعض ما كان قياسياً على الحمل، كحمل مثال على مثال من غير بابه³⁷.

31 كقولك: هو مئى منزلة الشّغاف، وهو مئى منزلة الولد. ويدلّك على أنه ظرف قولك: هو مئى بمنزلة الولد فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع. (412/1-413).

32 كقول المسيب بن زيد:

لا تُنكِروا القتل وقد شُبِّنا ... في خلقكم عظم وقد شَجِينَا
ذكر خلقكم، وأراد حلولكم. (209/1).

33 فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فنقول: صيد عليه يومان. وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر. ولذلك أيضاً وضع السائل كم غير ظرف. (211/1).

34 كقولك: مطر قومك الليل والنهار، على الظرف وعلى الوجه الآخر. وإن شئت رفعت على سعة الكلام، كما قال: صيد عليه الليل والنهار، وهو نماؤه صائم وليله قائم. (160/1).

35 كقولهم: "هذا جحر ضب خرب". سيبويه (67/1، و436/1).

36 سيبويه. (436/1).

37 ليس في كلام العرب: فعل يصغر إلا فعل التعجب، تقول: ما أحسن زيداً، وما أملح بشراً، ثم تقول: ما أحسن زيداً، وما أملح بشراً، فأباح سيبويه القياس عليهما. وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما: "الجوهري". ينظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت: 370)، ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، 1399-1979 (ص: 201)؛ وابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392)، المنصف لابن جني، شرح

أما المبرد (ت: 285هـ) فلم يخرج عما جاء به سيبويه، وقاعدة الاتساع عنده تنصُّ على أن «كل ما كان غير مُتَمَكِّن في بابه فغير مخرج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر»³⁸. ويعتمد الاتساع عند المبرد على تحقق ما يأتي³⁹: أمن اللبس، وعدم تغيُّر المعنى، علم المخاطب به، وتمكُّن الكلمة وقدرتها على التصرف. وأبوابه⁴⁰: الظرف، والمصدر، نزع الخافض، والقلب، وإضافة الشيء إلى نفسه.

أما ابن السراج (ت: 316هـ) فهو أول من خصص باباً باسم الاتساع، وقدم أول محاولة لتعريفه حين قال: «اعلم أن الاتساع ضربٌ من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله [يعني باب الإضمار] أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم»⁴¹.

وهذا التعريف الذي قدمه ابن السراج قاصر؛ لأنه محصور في الحذف، وابن السراج نفسه لم يتقيد به في الأمثلة التي عالجها في كتابه. والمتبع الدقيق لأمثلة الاتساع عنده يجده غير منحصر في هذا التعريف، فكأنه قصد به في التعريف الاستدراك على الباب السابق الذي يتوجب فيه تقدير المحذوف، فذكر أن ثمَّ حذفاً يأتي على سبيل الاتساع، لا يُقدَّر فيه المحذوف، ولم يقصد أن الاتساع مقصور على الحذف، ويدل إيراد أمثلة على أنواع من الاتساع بلا حذف، كإقامة الصفة مقام الموصوف⁴²، ووقوع الإنشاء

كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، د.ب، دار إحياء التراث القديم، 1373 – 1954 (ص: 316)؛ وحسن، عباس، النحو الوافي، ط15، مصر، دار المعارف، ط15 (4/686).

38 المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت (4/340).

39 ينظر: المبرد، المقتضب (3/102، و3/104، و4/52، و4/339).

40 ينظر: نفسه (1/271)، و(1/290)، و(3/105)، و(4/339)، و(4/340).

41 ابن السراج، الأصول في النحو (2/255).

42 نفسه. (1/118).

خبراً⁴³، وتناوب حروف الجر⁴⁴، وإقامة المصادر والظروف مقام الفاعل ونائبه⁴⁵. كما يتضمن الاتساع عنده بعض القواعد الفرعية التي خرجت عن قاعدة مثالية⁴⁶، وثُمَّ فَرَّقَ بين الأصل والقياس، فالأصل هو القواعد المثالية الغالبة، والقياس يشمل تلك القواعد ويتعداها إلى القواعد الفرعية، وإلى الحمل أيضاً⁴⁷؛ وقد أدخل ابن السراج ضمن الاتساع بعض القواعد الفرعية التي انتظمت بها أبواب من النحو كاملة على نحو ما في بابي: المفعول لأجله، والمفعول معه⁴⁸. فالاتساع هنا منتظم تحت قاعدة قياسية جرى عليها كلام العرب، وإثماً علل ابن السراج بالاتساع ما هو كائن كيف كان ينبغي أن يكون، كما جعل منه ما حُمِّل فيه مثلاً على غير بابه⁴⁹.

وأما ابن جني (ت: 392 هـ) فتناول الاتساع في مواضع متفرقة من كتبه: "الخصائص"، و"المنصف"، و"سر صناعة الإعراب"، وعدّه ضرباً من ثراء اللغة⁵⁰، وبيّن أنه فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية⁵¹. ومنه ما هو موقوف على السماع⁵² خارج عن القاعدة ومخالف للجمهور⁵³، يسهّله في الكلمة قوتها وتصرفها، وكثرة استعمالها،

43 نفسه. (172-171/2).

44 نفسه. (114/1).

45 نفسه. (79/2).

46 نفسه. (11/2).

47 الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، (ص: 41).

48 ابن السراج، الأصول في النحو (171/1).

49 حمل المثال على غير بابه يكون بطريقتين: حمله على باب غير بابه، أو حمله على مثال من ذلك الباب.

50 ابن جني، المنصف (ص: 15).

51 نفسه (449/2).

52 ابن جني، الخصائص (90/2).

53 ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392)، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية،

1421-2000 (101/2).

وتتطلب بعضه الضرورة⁵⁴، وقد يكون بترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة⁵⁵، ووقوعه في الأعجاز أولى من الصدور⁵⁶، كما أن للأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع⁵⁷، وما استعمل فيه لغتان؛ فإحداها أصل، والأخرى لضرب من الاتساع⁵⁸.

وأوسع الأبواب التي درس فيها الاتساع باب (في شجاعة العربية⁵⁹)، وتألفت عناصره فيه من: «الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف»⁶⁰.

فابن جني قد وسّع مفهوم الاتساع، فجعل منه -مثلاً- كل حذف في الجملة، وكل تقديم وتأخير، سواء ما قبله القياس كتقديم المفعول على الفاعل تارةً وعلى الفعل الناصب أخرى⁶¹، أو ما سهّله الاضطرار كتقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس⁶².

ومن تحدث عن الاتساع النحوي بعد ابن جني السيوطي (ت: 911 هـ)؛ فخصص له في الجزء الأول من "الأشباه والنظائر في النحو" باباً، نقل فيه محتوى ما ذكره ابن السراج في "الأصول"، وعزم على أن يشبع القول فيه؛ لقلة من عقد له باباً

54 ينظر نفسه: (274/1)، و(330/1)، و(101/2).

55 ابن جني، الخصائص (134/1).

56 لذا كان التقدير في: [وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى] [البقرة: 189]، ولكن البرُّ من اتقى أولى من ولكن ذا البر من اتقى. نفسه. (364/2)؛ وينظر: النعمة، مقبول علي بشير، الاتساع في المعنى، عمّان، عالم الكتب الحديث، 1432-2011 (ص: 39).

57 لذا كانت الأسماء أشد تصرفاً واتساعاً من الأفعال؛ إذ كانت هي الأول، والأفعال توابع وثوان لها⁵⁷. ابن جني، الخصائص. (84/3).

58 نفسه. (ص: 208).

59 نفسه (362/2 - 443/2).

60 نفسه. (362/2).

61 نفسه. (282/2 - 283/2).

62 نفسه. (489/2).

من الناحية⁶³؛ غير أنه اكتفى بالنقل عمن سبقه دون ترجيح أو تفنيد أو إضافة، وما نقله ينحصر في اتّساع المصدر والظرف.

ثالثاً: الاتساع النحوي عند المحدثين:

وردت تعريفات عدّة للاتّساع في الاصطلاح النحوي عند المحدثين، فذهب كيس فرستيغ (Kees Versteegh) إلى أن مصطلح الاتساع قد تطوّر من مصطلح تركيبى خاص بمجال ضيق إلى مصطلح عام يشير إلى الاختيار الفردي، وإلى مرونة اللغة العربية⁶⁴؛ معتمداً في نتيجته هذه على تعريف ابن السراج، علماً أنّ الاتّساع قبل ابن السراج كان مفهومه عاماً، وقد تبيّن أن الاتّساع عنده غير محصور في مفهوم التعريف الضيق الخاص الذي قدّمه.

ولم يكن شأن المحدثين بأفضل من القدماء في تحديد مفهوم الاتّساع، فانقسموا بين مضيّق وموسّع، فنايف سليمان محمد العثمان عرف الاتساع أنه: «نوع من الحذف يعرب فيه الاسم الواقع بعد المحذوف بإعراب المحذوف»⁶⁵. وعرفه محمد حماسة عبد اللطيف بأنه «إيقاع العلاقات النحويّة التي كانت يجب أن تقع بين الكلمات المذكورة والكلمات المحذوفة على الكلمات التي وقعت عليها»⁶⁶. وعرفته

63 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911)، الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت، المكتبة العصرية، 1420 – 1999 (23/1).

64 فرستيغ، كيس، حرية المتكلم؟ مصطلح الاتساع والمفاهيم المرتبطة به في النحو العربي، ترجمة: بو شعيب برامو، الشبكة العنكبوتية (ص: 1).

65 العثمان، الاتساع وأثره في اللغة (ص: و).

66 حماسة، النحو والدلالة (ص: 134).

مارية عبد الغفور قاسم أنه: «حذف شيء وإقامة آخر مقامه يأخذ حكمه، ويعرب بإعرابه، وأنه ضرب من الإيجاز والاختصار»⁶⁷.

وقد ثبت أن الاتّساع يكون بحذف ومن دون حذف من لدن سيويوه، وتبيّن أن الاتّساع عند ابن السراج الذي سبق إلى هذا التعريف أوسع من ذلك.

وعرّفه حسن محمود شبانة بأنه: «الخروج عن الأصل سواء كان مطرداً أم غير مطرد»⁶⁸.

وهذا التعريف رغم إيجازه يُدخل الاتّساع في أنواع من القواعد الأصليّة التي بنيت على الغالب في بابها، فلو قلنا: إن الأصل في الأسماء الإعراب، وإن خروج المتكلم عن هذا الأصل يعدّ اتّساعاً؛ لدخل فيه نحو: [قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى] [الأعلى:14]؛ لأنه لم يعرب الاسم الموصول، وهذا لا يقوله من له دراية بأصول النحو. وفيه نسبة ما ليس من الاتّساع إليه، كالأبواب التي لا يكون فيها المتكلم ممارساً نشاطاً فردياً، أو مختاراً كالأبواب التي تعرب بالحروف⁶⁹.

وعلى عكس هذا التعريف الواسع عُرّف⁷⁰ بأنه استباحة الابتعاد عن الأصل، والخروج عن القياس؛ لاعتبارات كثيرة تكتنف الموقف اللغوي، وبعبارة أخرى انزياح طارئ عن أصل المواضعة⁷¹؛ فالمواضعة ليست أبدية الإطلاق في ذاتها بالضرورة

⁶⁷مارية، مارية عبد الغفور قاسم، الاتّساع في الجملة العربية، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1408-1988 (ص:8).

⁶⁸شبانة، ظاهرة الاتّساع في النحو العربي. (ص:24).

⁶⁹وقد صرّح بأنها من الاتّساع. ينظر: نفسه. (ص: ه).

⁷⁰ذكره شبانة دون نسبة. (ص:23).

⁷¹نفسه، (ص:23).

واللزوم، إنّها عقد قد ينقض، وقد يتّح وقد يبقى نافذ البنود⁷². وهذا التعريف يحصر الاتساع في الشذوذ.

وعرّفه أمان الدين حتحات بأنه: «المرونة في اللفظ ومراعاة مقتضيات السياق في التركيب والعلاقات النحوية»⁷³.

ومقتضيات السياق والعلاقات النحوية في التعريف غير محدّدة، والمرونة مبهمة. وهذه المرونة سمّاها بهاء عبد الرحمن التّنوّع في تعريفه الاتّساع: «ضرب من التّنوّع في أساليب الكلام بتغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات بحذف التنوين أو حروف الجر، أو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه أو حذف الصفة وإقامة الموصوف بدلاً منها، أو بتغيير المعنى النحوي بلا حذف، بجعل الظروف مفعولاً به، أو بجعل المصدر مفعولاً به. وما يتفرع من ذلك»⁷⁴. وعرّفه قاسم محمد صالح بأنه «كل كلام وضعته العرب في غير موضعه، أو ضمّنته معنى غير معناه»⁷⁵.

وهذان التعريفان يركزان على جانب واحد من الاتساع، وهو ما تغير فيه المعنى النحوي، ويغفلان ما خرج عن القياس دون تغيير المعنى النحوي للكلمات في التركيب وتضمينها معاني غير معانيها. وأضيق منهما تعريف كل من أسيدة شهبندر وسعد الدين إبراهيم أنه: «ضرب من الحذف على غير قياس، وإنزال الكلم بعضه موضع بعض كإنزال الجامد منزلة المشتق، والمعارف منزلة النكرات، والمعاني منزلة

72 ينظر: نفسه (ص:23)؛ المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب، 1986 (ص: 134).

73 حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، (دكتوراة)، جامعة حلب، 1993 (ص:161)، والمحمودي، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية (ص: 18).

74 عبد الرحمن، مفهوم الاتساع وضوابطه (ص: 383).

75 صالح، الاتساع في النحو قديماً (ص:29).

الأعيان، ووضع أحد حروف المعاني موضع آخر، وتضمن فعل معنى فعل آخر»⁷⁶.
فقد أخرج ما تغير فيه المعنى النحوي من دون حذف، وبحذف وافق القياس.

وأما تمام حسان فقد عبّر بمصطلح (الترخص)، وحاز على نصيب وافر في كتابه "مقالات في اللغة والأدب"، وهو عنده وسيلة للتعبير بالمباني المحدودة التي تمتلكها اللغة عن المعاني غير المحدودة، وقيد بأمن اللبس؛ جائز في حق الفصحاء من أصحاب السليقة فقط⁷⁷.

رابعاً: ضبط مفهوم الاتساع.

لاحظنا أنّ تحديد مفهوم الاتساع شابه التباين بين التضييق والتوسيع عند القدماء والمحدثين، وعليه فضبط مفهومه يتطلب النظر إليه من زوايا عدّة، أعرض لها فيما يأتي:

الأول: المنشأ بين الفرديّة والعرف اللّغوي:

ذهب كيس فرستيغ (Kees Versteegh) إلى أنّ الاتساع مصطلح عام يشير إلى الاختيار الفردي⁷⁸. وبالنظر إلى المسائل التي نصّ العلماء على أنّها من الاتساع نجده يبدأ فردياً، ويبقى كذلك بسبب إهماله وعدم شيوعه، كالاتساع بإجراء الفعل على غير معموله.

76 شهبندر، أسيده، الاتساع في النحو العربي، دمشق، شرع للدراسات والنشر، 2003 (ص: أ)، والمصطفى، الاتساع عند النحاة العرب. (ص: 445).

77 ينظر: حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب. (33-32/2، و223-222/2، و304-303/2، و197-196/2).

78 فرستيغ، حرية المتكلم؟ مصطلح الاتساع والمفاهيم المرتبطة به في النحو العربي. (ص: 1).

ومنه ما يؤوّل عرقياً جماعياً بسبب شيوعه في الاستعمال كالاتّساع بإقامة
المضاف إليه مقام المضاف وإعرابه بإعرابه وكالاتّساع بالنّصب على نزع الخافض،
وكالاتّساع بإضافة الموصوف إلى صفته.
النتيجة: أنّ الاتّساع يبدأ فردياً ثمّ منه ما يبقى على فرديته، ومنه ما يؤوّل عرقياً
جماعياً.

الثاني: التّقييد بين الشّدوذ، والقياس:

يُحصر بعض الباحثين الاتّساع في الشّدوذ عن القاعدة، كتعريفه بأنّه:
«استباحة الابتعاد عن الأصل، والخروج عن القياس؛ لاعتبارات كثيرة تكتنف الموقف
اللّغوي»⁷⁹، أو تعريفه بأنّه: «ضرب من الحذف على غير قياس»⁸⁰. وقد أخرج
آخرون الشّدوذ من الاتّساع كمن عرّفه بأنّه: «تسهيل في استعمال القاعدة لا يدخل
فيه الشّدوذ والاضطرار»⁸¹، أو تعريفه بأنّه «ضرب من التّنوّع في أساليب الكلام
بتغيير المعنى التّحوي لبعض الكلمات بحذف التّنوين أو حروف الجرّ، أو حذف
المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً منه أو حذف الصّفة وإقامة الموصوف بدلاً منها،
أو بتغيير المعنى التّحوي بلا حذف، يجعل الظّروف مفعولاً به، أو يجعل المصدر مفعولاً
به، وما يتفرّع من ذلك»⁸².

79 شبّانة، ظاهرة الاتّساع في النحو العربي. (ص:23).

80 شهيندر، الاتّساع في النحو العربي. (ص: أ)، والمصطفى، الاتّساع عند النحاة العرب. (ص: 445).

81 الغول، عطية نايف عبد الله، الحوار المسرحي وظاهرة الاتّساع اللغوي عند توفيق الحكيم، عمّان، دار يافا العلمية
للنشر والتوزيع، 2010 (ص:35).

82 عبد الرحمن، مفهوم الاتّساع وضوابطه. (ص: 383).

وبتتبع مباحث الاتّساع في كتب القدماء نجد منه: السّماعي: كالاتّساع بالجرّ على الجوار في نحو: «هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ»⁸³، والقياسي: كالاتّساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلا منه، والاتّساع بحذف الصفة وإقامة الموصوف بدلا منها، والاتّساع بنصب الظرف مفعولا به، والاتّساع بنصب المصدر ظرفا.

النتيجة: أنّ الاتّساع منه السّماعي الشاذّ عن القواعد، ومنه القياسي المندرج تحت قاعدة، بأن تنوب كلمة من باب عن كلمة من باب آخر في وظيفتها النحويّة، بحذف ومن دون حذف، فالحذف نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإعرابه بإعرابه، أو من دون حذف كالاتّساع بنصب المصدر مفعولا، ورفع الظرف فاعلا. وعليه فكلّ شذوذ عن القواعد هو من الاتّساع، وكلّ ما هو قياسي لم تُنب فيه كلمة من باب عن كلمة أخرى من باب آخر ليس من الاتّساع كتقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل الناصب أخرى، ك: ضرب زيدا عمرو، وزيدا ضرب عمرو.

الثالث: الدّافع بين الضرورة والوجوب والاختيار:

عرف حسن محمود شبانة الاتّساع بأنّه: «الخروج عن الأصل سواء كان مطرداً أم غير مطرد»⁸⁴. هذا التعريف يُدخل في الاتّساع كلّ ما خرج عن الأصل بضرورة أو وجوب أو اختيار، وذهبت سناء ناهض الرئيس إلى القول: «إنّ الضّروية ضرب من الاتّساع مخصوص بالشّعْر»⁸⁵. والمتأمل كلام القدماء عن الاتّساع يجده يرتكز على ما يقع في سعة الكلام والاختيار، وهو عندهم يقابل ما يقع في الشّعْر من

83 سيبويه (436/1).

84 شبانة، ظاهرة الاتّساع في النحو العربي. (ص:24).

85 الرئيس، سناء ناهض، ظواهر الاتّساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية، (دكتوراة)، جامعة دمشق، 2011، الهيئة العامة للكتاب السوري، 2016 (ص:575).

ضرورات⁸⁶. وإن كان ما يقع في الشعر اضطراراً لا مندوحة للشاعر عنه؛ فإن الاتّساع تجويز وتسامح⁸⁷. وقد استعملوا في النثر الاختيار مقابل الاضطرار في الشعر⁸⁸.

النتيجة: الاتّساع اختيار في سعة الكلام لا يضطرّ إليه المتكلّم ولا يلزم به، فما كان من الضرورات الشعرية التي لا يجد الشاعر عنها مندوحة فبأبها الشعر ولا تدخل في الاتّساع، وكذلك ما خالف الأصل مما يجب على المتكلم فعله، نحو وجوب حذف الخبر، أو الفعل، أو الأبواب التي أعربت فيها الكلمات بالحروف.

وعليه سيخرج من الاتّساع ما خالف قاعدةً أصوليّةً متصوّرةً، ليحصر في المستعمل الواقعي، فالحذف الذي أورده ابن جني في باب (في شجاعة العربية⁸⁹) كحذف جملة القسم في «نحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلاً على الجملة المحذوفة»⁹⁰ ليس من الاتّساع لارتباطه بقاعدة متصوّرة غير واقعية. وكذلك ما قاله ابن السراج عن بابي المفعول لأجله والمفعول معه: «كان حقّهما ألا يفارقهما حرف الجرّ، ولكنّه حذف فيهما ولم يجرّياً مجرى الظّروف في التصرف في الإعراب، وفي إقامتها مقام الفاعل؛ فيدلك ترك العرب لذلك أنّهما بابان وُضعا في غير موضعهما، وأن ذلك اتّساع منهم فيهما»⁹¹؛ لأنّه مرتبط بقاعدة أصوليّة متصوّرة جاء الاستعمال على غير مقتضاها، ومنتظم تحت قاعدة قياسية جرى عليها كلام العرب من دون اختيار.

86 ابن جني، الخصائص (329/1).

87 السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (152/3-153).

88 الأبنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (355/2).

89 ابن جني، الخصائص (362/2-443/2).

90 نفسه (362/2).

91 ابن السراج، الأصول في النحو (171/1).

الرابع: الحكم بين الصحة والفساد:

يقول ابن السّيد البطليوسي: «وصناعة التّحو تُستعمل فيها مجازات ومساحات لا يستعملها أهل المنطق»⁹². فبين الفصاحة واللّحن مضمار واسع هو الذي أسماه البطليوسي المجازات والمساحات، يقول تمام حسان: إذا أُمن اللبس لم تحافظ القواعد على اطرادها لا نحويّاً ولا أسلوبيّاً، وعليه جاز العدول عنها... ثم كان على التّحاة أن يرتضوا ببعض الخروج عن هذه القواعد لأغراض أسلوبية، وأن يرفضوا بعضاً آخر لشذوذه أو قلته أو ندرته أو كونه لغة مخصوصة لحي من العرب، وأن يحكموا على ما خالف قواعدهم من غير ما سبق بالخطأ⁹³.

بمعنى أنّ الاستعمال اللغوي ليس من مستوى واحد في نظر التّحاة، فهناك الأفصح الخاضع للقواعد المطردة، وهناك الفصيح الخارج عن تلك القواعد الشاذ عنها، الذي شهد له السّماع، وهذا المستوى هو نوع من الاتّساع الذي سمحت به اللغة لأبنائها، وليس بعد هذا المستوى إلا اللحن والخطأ.

من هنا سننظر إلى كثير مما عدّه التّحاة شاذّاً ثروة في استعمال اللغة ورصيّدًا احتياطياً يتوافر بين يدي أبناء العربية يغترفون منه متى احتاجوا إليه إذا هم اتكئوا على أمن اللبس، وحافظوا على وضوح المعنى.

النتيجة: كلّ اتّساع ثبت في كلام العربي في عصر الاحتجاج مما خالف المطرّد هو في درجة من درجات الفصاحة، لا يُحكم بفساده أو خطئه، وما خالف القواعد مما لم يتوسّعوا فيه مردود لفساده.

⁹²السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (152/3-153).

⁹³ينظر: حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب (32/2-33، و222/2-223، و303/2-304، و196/2-197).

الخامس: الظرف بين الزمان، والمكان:

حين ننظر إلى مباحث الاتساع نجد منها الممتد في الاستعمال عبر الزمن كالإتساع بإقامة كلمة من باب مقام كلمة من باب آخر، والاتساع بحذف الفاء من جواب "أما" الشرطية، ومنها الموقوف على فترة من الزمن كالإتساع بنصب الفاعل ورفع المفعول.

ونجده يقع في اللغة المشتركة كالإتساع بنصب الظرف مفعولاً به، وإقامة المضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه، كما يقع في اللهجات الخاصة، كالإتساع بنصب "إن" الاسم والخبر، والإتساع بحذف نون الرفع من المضارع المرفوع، ويقول ابن جني عمّا استعمل فيه لغتان: إحداهما أصل، والأخرى لضرب من الإتساع⁹⁴.

ومن هنا فيمكن لهذه الدراسة أن تعرف الإتساع بأنه: استعمال لغوي أقيمت فيه كلمة من باب مقام كلمة من باب آخر، أو خرج عن القاعدة اختياريًا.

94 ابن جني، المنصف. (ص: 208).

الخاتمة

الاتّساع استعمالٌ لغويٌّ تغيّرت فيه الوظيفة النحويّة لبعض الكلمات، أو خرج فيه الكلامُ عن القاعدة اختياراً. وينبغي أن يُنبّه في هذا التعريف إلى الأمور الآتية:

- 1- ليس كل اتّساع خروجاً عن القياس، وذلك أنّ كثيراً من التعبيرات التي تغيّرت فيها الوظيفة النحويّة مقيسة، كإقامة المضاف إليه مقام المضاف، ورفع ما أصله ظرف أو مصدر، ونصبه على غير الظرفيّة والمصدريّة.
- 2- الاتّساع بمخالفة القاعدة نشاط فرديّ؛ فظواهر الكلام بوصفها تحقيقات فرديّة شخصيّة تنحرف بدرجة مؤكّدة عن الوصف العام لنظام اللغة.
- 3- الاتّساع الذي تغيّرت فيه الوظيفة النحويّة لبعض الكلمات معظمه يقع في الظرف والمصدر، بعضه قياس كنصب الظرف مفعولاً به، وبعضه شاذّ كنصب المصدر معرفةً على الحالية.
- 4- الضرورات الشعريّة التي ليس للشاعر عنها مندوحة لا تدخل في الاتّساع؛ لأنّها ليست اختياريّة.
- 5- الاتّساع عند النّحاة أمر نسبيّ؛ فما يكون شاذّاً عند قوم، قد لا يكون كذلك عند آخرين.

المراجع

- 1- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420 / 1999.
- 2- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت: 381)، علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، 1420 / 1999.
- 3- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، 1427 / 2006.
- 4- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، د.ب، دار إحياء التراث القديم، 1373 / 1954.
- 5- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392)، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421 / 2000.
- 6- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت: 370)، ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، 1399 / 1979.
- 7- ابن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1417 / 1996.
- 8- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: 395)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دمشق، دار الفكر، 1399 / 1979.
- 9- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (ت: 711)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1414.

- 10- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت: 761)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، 1985.
- 11- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي (ت: 370)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربى، 2001.
- 12- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت: 577)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، بيروت، المكتبة العصرية، 1424 - 2003.
- 13- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، 1987 / 1407.
- 14- حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، القاهرة، عالم الكتب، 1427 / 2006.
- 15- حسن، عباس، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، ط15.
- 16- حماسة، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، القاهرة، مكتبة المدينة، 1983.
- 17- الخليل، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت: 170)، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- 18- الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت: 666)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، بيروت، المكتبة العصرية، 1420 / 1999.

- 19- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد (ت: 538)، المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي بو ملح، بيروت، مكتبة الهلال، 1993.
- 20- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت: 538)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419 / 1998.
- 21- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408 / 1988.
- 22- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911)، الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت، المكتبة العصرية، 1420 / 1999.
- 23- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911)، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دمشق، دار البيروتي، 1427 / 2006.
- 24- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت.
1. العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي (ت: 761)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشاعر، عمان، دار البشير، 1410 / 1990.
2. الغول، عطية نايف عبد الله، الحوار المسرحي وظاهرة الاتساع اللغوي عند توفيق الحكيم، عمان، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010.
- 25- ماري، كلود لوم، علم المصطلح: مبادئ وتقنيات، ترجمة: ربما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2012.
- 26- ماسة، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424 / 2003.
- 27- المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، الدار العربية للكتاب، 1986.

28- النعمة، مقبول علي بشير، الاتساع في المعنى، عمّان، عالم الكتب الحديث،
2011 / 1432.

مجالات:

1. شهبندر، أسيدة، الاتساع في النحو العربي، دمشق، شراع للدراسات والنشر،
2003.
2. صالح، قاسم محمد، الاتساع في النحو قديماً، الأردن، مجلة جرش للبحوث
والدراسات، مج (8)، العدد (2)، حزيران، 2004.
3. عبد الرحمن، بهاء الدين عبد الوهاب، مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو، مكة
المكرمة، مجلة جامعة الإمام، العدد (29)، المحرم 1421 / 2000.
4. المصطفى، سعد الدين إبراهيم، الاتساع عند النحاة العرب حتى القرن السابع
الهجري من سيبويه 180هـ إلى ابن الحاجب 646هـ، مصر، مجلة كلية دار العلوم
جامعة القاهرة، العدد (65)، أكتوبر، 2012.

الرسائل:

3. حتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، (دكتوراة)، جامعة
حلب، 1993.
4. الرئيس، سناء ناهض، ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية، (دكتوراة)،
جامعة دمشق، 2011، الهيئة العامة للكتاب السوري، 2016.
5. شبانة، حسن محمود، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، (رسالة دكتوراه)، إربد،
جامعة اليرموك، 2004.

6. العثمان، نايف سليمان محمد، الاتساع وأثره في اللغة، (رسالة ماجستير)، إربد، جامعة اليرموك، 2004.
7. الكندي، خالد بن سليمان بن مهتّا، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث. (ماجستير)، سلطنة عمان، جامعة السلطان قابوس، 2001.
8. مارية، مارية عبد الغفور قاسم، الاتساع في الجملة العربية، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1408 / 1988.
9. المحمودي، أحمد عطية، ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، 1409 / 1989.

مواقع الشبكة العنكبوتية

فرستيغ، كيس، حرية المتكلم؟ مصطلح الاتساع والمفاهيم المرتبطة به في النحو العربي، ترجمة: بو شعيب برامو، الشبكة العنكبوتية:
(www.aljabriabed.net/n24_08bramo1.htm)